فيما أكد برلمانيون عدم قدرة الحكومة على تحديد حجمها

خبراء يطالبون وزارة العدل بالتحقيق حيال الأموال المجمّدة بالخارج

□ بغداد/ أحمد عبد ربه

طالبت أوساط مختصة، وزارة العدل، بضرورة التحقيق في معرفة حجم الأموال العراقية المجمدة في الخارج فيما أكد برلمانيون عدم قدرة الحكومة على معرفة حجم ومكان هذه الأموال.

ودعا نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح وزارة العدل الى الإسراع بالتحقيق عن قضية الأموال العراقية المجمدة بالخارج مشيراً إلى أنها قضية قانونية تعود لقرار مجلس الأمن بخصوص العقوبات الاقتصادية على العراق.

وقال صالح لـ (المدى): بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ جمدت الأموال العراقية الموجودة في البنوك العالمية على أن تودع هذه الأموال في صندوق تنمية العراق الذي أنشئ بموجب القرار نفسه، مبيناً ان هذه الأموال قسم منها يعود للبنك المركزي والقسم الأخرى لمصارف عراقية.

واتهم صالح بعض الدول بتجميد هذه الأموال تحت طائلة ديون العراق، لافتاً إلى أنها لم تلتزم بتوصيات نادي باريس الذي أفضى بإسقاط معظم الديون.

من جانبه أكد رئيس اللجنة الاقتصادية احمد العلواني عدم استطاعة الحكومة لمعرفة حجم الأموال العراقية المجمدة في المصارف العالمية وأماكن وجودها، داعياً إلى تشكيل لجنة دبلوماسية للتفاوض مع الجهات الدولية لاسترجاع تلك المبالغ.

وقال العلواني في تصريحات صحفية إن الحكومة ليس لديها معلومات كافية لحجم المبالغ المجمدة فعلاً في البنوك العالمية وأماكن وجودها ولا توجد حسابات دقيقة تحدد الرقم النهائي للأموال العراقية لأن اغلبها حسابات سرية ذهبت مع النظام السابق. وأضاف: ان عملية استرجاع تلك الاموال يحتاج الى جهد دبلوماسي استثنائي تعمل به الحكومة وفق اسس علمية ومدروسة لكيفية التفاوض مع الجهات الدولية من اجل إعادة الأموال العراقية، مشيراً إلى أن بعض التقارير الدولية تفيد بأن حجم المبالغ كبير جداً ويمكن من خلالها أن تعزز الاقتصاد الوطني في حال استرجاعها.

وأشار إلى أن تراكم الديون العراقية وزيادة قيمتها مع مرور الزمن وتكبيل البلد بالبند السابع أمور جعلت العراق غير قادر على استرجاع أمواله، مضيفاً: يفترض من الدول المدينة للعراق أن تراعي ظروف العراق من خلال إطفائها للديون ولكن هذا لم يحصل إلى الآن.

وأكدت اللجنة المالية النيابية، في وقت سابق أن استرداد أموال العراق في المصارف الدولية يواجه الكثير من المصاعب وهو بحاجة إلى المزيد من الدراسة.

إلى ذلك اقترح الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطوان تشكيل لجان قانونية ومالية للتفاوض مع مجلس الاتحاد الدولي لرفع القيود المفروضة على الأموال العراقية المودعة في المصارف العالمية واسترجاعها.

وقال انطوان بما أن العراق عضو في منظمة المجتمع الدولي فهو خاضع للقوانين والأنظمة الدولية ولا يمكن أن يخالفها، مشيراً إلى الأموال العراقية المودعة في الخارج مفروضة عليها قيود بعدم التصرف بها من قبل الأمم المتحدة تحتاج إلى قرار دولي ليحق التصرف بها.

وأضاف: أن المفاوضات الدولية ليست سهلة بل تحتاج إلى تشكيل لجان معنية ولها خبرات دولية سواء من البنك المركزي أو وزارة المالية ومن الجهات القانونية المتمكنة أو توكيل جهات قانونية دولية ذات اختصاص بهذا العمل للتفاوض مع الأمم المتحدة لرفع القيود المفروضة على الأموال العراقية.

وأوضح: عند صدور القرار الدولي سيتمكن العراق من استرجاع أمواله ويتصرف بها في مشاريع تخدم البلد والاقتصاد الوطني.

توقّعات باستقرار سعر الدولار على (1189) ديناراً

□ بغداد/ المدى

أكد المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي، قدرة البنك المركزي على خفض قيمة الدولار مقابل الدينار خلال الفترة القادمة، متوقعاً استقراره إلى سعر (١١٨٩) ديناراً. وقال العكيلي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن السياسة النقدية في البلد تواجه تحديات كبيرة من قبل الدول المجاورة لاسيما التي تتعرض إلى حصار اقتصادي دولي كسوريا وإيران، والبنك المركزي اثبت نجاحه وقدرته في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية في ظل هذه الضغوط. وأشار إلى أن سوريا وإيران استخدمتا وسائل مختلفة سواء شرعية أم غير قانونية للحصول على العملة الصعبة "الدولار" من العراق، لكن البنك المركزي بفضل سياسته النقدية والخطط الموضوعة سيطر على عملية السحب المتزايد للدولار وخلق شبه توازن في حجمي العرض والطلب على الدولار في السوق. وأضاف: أن البنك المركزي يسعى جاهداً لخفض قيمة الدولار أمام الدينار بشكل أكثر خلال الفترة القادمة، وربما يصل إلى سعر (١١٨٩) والذي يطمح له المركزي، والحفاظ على استقرار الدينار.

ويشهد سعر صرف الدولار ارتفاعاً كبيراً مقابل الدينار خلال الآونة الأخيرة. وقد سمح البنك المركزي لـ(٢٥) مصرفاً خاصاً ببيع الدولار وفق ضوابط معينة، ويعطي لكل مصرف أسبوعياً مليونا و(٢٥٠) الف دولار بسعر (١١٧٩) ويباع للمواطنين بسعر (١١٨٩) على أن تكون نسبة ربح المصارف (١٠) دنانير، لخلق توازن بين كمية العملات المعروضة وحجم الطلب المتزايد عليها للحفاظ على قيمة الدينار مقابل الدولار، في الوقت الذي ما يزال فيه سعر الصرف يتراوح ما بين (١٢٤٠- ١٢٥٠) ديناراً للدولار الواحد.

شركتان محليتان تعتزمان الاستثمار في المثنى

□ السماوة/ المدى

أعلنت هيئة استثمار المثنى عن رغبة شركتي هندسة الغرب والأفق بإنشاء معامل صناعية ومشاريع زراعية بطريقة الاستثمار في السماوة.

وقال مدير إعلام الهيئة علي الشمري إن وفدا من شركتين محليتين (هندسة الغرب والافق) زار هيئة استثمار المثنى للاطلاع على أهم الفرص المتاحة وفق الخارطة الاستثمارية والتباحث حول إمكانية إنشاء مشاريع استثمارية في المحافظة.

وأشار إلى أن شركة هندسة الغرب قدمت طلباً للحصول على إجازة استثمارية لإقامة مشروع (مجمع المياه الصالحة للشرب)، مبيناً أن الهيئة بصدد إكمال إجراءات منح الإجازة وتحديد الأرض المناسبة للشروع فيه حسب قانون الاستثمار النافذ.

وأضاف: أن شركة الأفق المتخصصة للاستثمارات الزراعية والصناعية هي الأخرى أبدت رغبتها الشديدة في إقامة مشروع زراعي يخدم المحافظة، لافتاً إلى أن الهيئة أبدت استعدادها الكامل للتعاون مع الشركة ومخاطبة الجهة القطاعية (الدائرة الزراعية) بصورة مباشرة لإكمال عملية منح الإجازة.

لجنة مشتركة لحلّ مشاكل مفردات البطاقة التموينية

□ بغداد/ المدى

كشف عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عبد العباس شياع عن تشكيل لجنة مشتركة من البرلمان والحكومة للعمل على حل مشاكل توزيع مفردات البطاقة التموينية.

وقال شياع بحسب [أين] إنه "تم الاتفاق على تشكيل لجنة تضم لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب ولجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء إضافة إلى وزارات التخطيط والمالية والتجارة لمعالجة مشاكل توزيع البطاقة التموينية وإيجاد الحلول الناجحة لها بهدف إنهاء المشاكل المتعلقة بها وإيصال المواد بالكميات والنوعيات غالى المواطن وبالوقت المحدد".

وأضاف شياع: تم الاتفاق على تشكيل اللجنة خلال استضافة وزيري المالية والتجارة للاطلاع على المشاكل وأسباب تأخر وصول مواد البطاقة التموينية".

وأشار إلى أن وزير التجارة أكد عدم كفاية التخصيصات وتأخر وصولها، وذكر أن الدورة الاستيرادية يجب ألاّ تقل عن ٧٢ يوما لتوفير المواد الغذائية لشهر معين فيجب أن يتم التعاقد بشأنها قبل فترة غير أن وزارة المالية تقوم بإطلاق تخصيصات البطاقة بصورة شهرية فقط".

ويذكر أن لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية استضافت وزيري التجارة والمالية وتمت المناقشة مع الوزيرين حول المعوقات المالية والاقتصادية التي تحول دون تحقيق التقدم في القطاعات المصرفية والتجارية في العراق إضافة إلى مناقشة واقع البطاقة التموينية والتعثر الحاصل في توزيع مفرداتها والتركيز على تحسين النوعيات التي توزع في مفردات البطاقة في الوقت نفسه أعلنت وزارة التجارة استمرارها بتجهيز الوكلاء بمفردات البطاقة التموينية الإضافية الخاصة بشهر رمضان المبارك، مطالبة المواطنين الاتصال بالمفتش العام في الوزارة.

وقال مدير مخازن الرصافة في منطقة كسرة وعطش رعد محسن في بيان صحفي إن مخازن الوزارة مستمرة بتجهيز الوكلاء بمادة الرز البسمتي هندي المنشأ"، مبينا أن "الوزارة استلمت (٤٧٨٩) طن من مجموع الكمية المخصصة والبالغة (٥٤٣٠) طن حيث تم البدء بتجهيز الوكلاء اعتباراً من أمس الثلاثاء ١٧ تموز ٢٠١٢".

وأكد محسن أن "العمل مستمر طيلة أيام الأسبوع من اجل تسريع انسيابية وصول مفردات الحصة التموينية في الوقت المناسب".

من جانب آخر، أشار مدير مركز مبيعات الصدر جبار حمود عباس إلى أن "المركز باشر اعتبارا من أمس الثلاثاء بتوزيع مادة العدس الكندي المنشأ والبالغة كميته ٤١٠ أطنان الخاصة بشهر رمضان الكريم"، لافتا إلى أن "المواطنين ستصلهم المواد قبل حلول شهر رمضان".

وطالب عباس المواطنين في حالة استيفاء أي مبالغ مادية منهم بـ"الاتصال على الخطوط الساخنة للمفتش العام أو دائرة الرقابة الإدارية"، مشيرا إلى أن "ان المخازن مستمرة بتجهيز الوكلاء بمادتي السكر والزيت".

ويشار إلى أن العادة جرت في العراق على خزن المواد الغذائية من قبل الأسر العراقية استعدادا لشهر رمضان المبارك، مما يولد قدرة شرائية عالية في الأسواق المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يتطلب من وزارة التجارة دعم البطاقة التموينية لتقليل العبء عن كاهل المواطن.

تزايد الطلب على المواد الغذائية استعداداً لرمضان

النقل تُخوَّل بالتفاوض بشأن ديون الخطوط الجوية الكويتية

□ بغداد /المدى

خوّل مجلس الوزراء وزير النقل هادي العامري صلاحية التفاوض مع الكويت بشأن آلية تسديد المبالغ الخاصة بذمة الخطوط الجوية العراقية، فيما منح جميع العاملين في النشاط الإشعاعي مخصصات مقطوعة ذات طبيعة خاصة بنسبة ٥٠٪.

وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء علي الدباغ في بيان صحفي اطلعت عليه المدى أن مجلس الوزراء قرر في جلسته الاعتيادية الـ٣١ تخويل وزير النقل هادي العامري صلاحية التفاوض مع الجانب الكويتي بشأن آلية دفع مبلغ ٥٠٠ مليون دولار إلى الجانب الكويتي لغرض تسوية المطالبات الكويتية بشأن ديون الخطوط الجوية الكويتية".

ويشار إلى ملف التعويضات على الخطوط الجوية الكويتية أدى إلى مشاكل سياسية بين العراق والكويت عقب قيام الأخيرة برفع دعاوى قضائية لتجميد أموالها في الأردن وبريطانيا مطلع عام ٢٠١٠ والذي تسبب فيما بعد الى اتخاذ مجلس الوزراء العراقي قرارا في شهر أيار من العام نفسه بتصفية وإلغاء الشركة وعرضها للبيع إلى شركات أهلية، كما قرر أيضا إلغاء جميع التشكيلات الإدارية المرتبطة بها مع الإبقاء على كادرها بعد بيعها لإحدى الشركات الخاصة.

بغداد تمنح 28 إجازة استثمارية

□ بغداد/ المدى

منحتْ هيئةُ استثمار بغداد، ٢٨ إجازة استثمارية خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٢ بكلفة مليارَي دولار، فيما أشارت إلى أن تلك الإجازات توزعت بين قطاعات الإسكان والصناعة والزراعة والتعليم والصحة. وقال رئيس الهيئة شاكر الزاملي لـ"السومرية نيوز"، إن "هيئة استثمار بغداد منحت ٢٨ إجازة استثمارية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ بكلفة مليارَي دولار".

وأضاف الزاملي أن "تلك الإجازات توزعت بين قطاعات الإسكان والصناعة والزراعة والتعليم والصحة".

وكانت هيئة الاستثمار الوطنية قد أبدت سعيها إلى تعديل آخر على قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي تم تعديل فقراته سنة ٢٠٠٩، مشيرة إلى وجود أمور رئيسية في التعديل الأول لم تطبق على أرض الواقع، فيما أكدت أنها تدرس حاليا الإخفاقات التي تعترض سير العملية الاستثمارية مع هيئات المحافظات كي يتم تجاوزها في التعديل الجديد.

وكان البرلمان قد صوّت في تشرين الأول ٢٠٠٩، على مشروع قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، وهو التعديل الذي أتاح تمليك الأراضي في المشاريع العقارية للمستثمرين، والتعامل بسندات العقار، والتي كانت تعد عقبات أمام المستثمرين.

دعـــــوات لـضـــــرورة انـــدمـــاج المـــصـــارف الـضـعـيـفـة

□ بغداد/ وكالات

أشادت الخبيرة الاقتصادية إكرام عبد العزيز بفكرة اندماج المصارف، مشيرة إلى أنها سترتقي بمستوى المصارف لمواكبة الدول المتطورة.

وقالت عبد العزيز إن الحاجة ضرورية لاندماج المصارف الضعيفة ذات الأداء المتعثر ورأس المال الصغير، واندماجها سينعكس ايجابياً لزيادة رأس مالها والارتقاء بمستواها وتكوين مصارف جديدة لها شخصية قانونية واستقلالية.

وأضافت: أن اندماج المصارف ستزيد حجم الاستثمار ويكون لها دور في عمليات الوساطة المالية، مبينة، أن المصارف عليها تصفية متعلقاتها من ديون وغيرها، قبل الاندماج مع مصرف أخر لتكوين مصرف جيد برأس مال أعلى وبكفاءة مصرفية كبيرة.

وأوضحت: أن التوجه نحو دمج المصارف الخاصة هو فرصة لان تشمل بكل الإمكانيات التي يقدمها البنك المركزي ليكون لها دور في سوق الأوراق المالية و دور في حجم الائتمان ودور في تعزيز ثقة الجمهور بها من خلال زيادة حجم القروض التي يمكن أن تمنحها الى ذلك بين عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب عبدالعباس شياع، ان البيئة الاستثمارية العراقية تحتاج الى اعادة هيكلة النظام المصرفي من خلال ادخل التكنولوجية الحديثة في عملها لدفع عجلة الاستثمار في البلاد.

وقال شياع في تصريحات صحفية ان اغلب الشركات الاستثمارية العالمية لا تمتلك أموالاً كبيرة للاستثمار وإنما تعتمد على القروض الممنوحة لها من المصارف في تشييد مشاريعها، مشيراً إلى القطاع البنكي العراقي لا يمتلك مصرفاً قادراً على تمويل المشاريع الاستثمارية.

وأضاف: ان إعادة هيكلة النظام المصرفي افضل السبل لإنجاح العملية الاستثمارية في البلد عن طريق ادخال الاجهزة الالكترونية المصرفية الحديثة والاستعانة بالخبرات العالمية في مجال المعلوماتية والتطور التكنولوجي، لتشجيع المستثمرين للمجيء الى العراق.

وأشار الى أن البنك المركزي يسعى الى دمج مجموعة من المصارف الصغيرة من ذوات رأس المال القليل لتشكل مصرفاً واحداً قادراً على تمويل المشاريع الاستثمارية في البلد، ولكنه يواجه صعوبات في هذا الخصوص كون اغلب المصارف الاهلية "مصارف عوائل" فمن الصعب توحيد إدارتها.

واعلن البنك المركزي عن آلية للتعامل مع فروع المصارف العالمية مشيراً إلى أن أسعار الدولار لا تزال أعلى من المستوى المطلوب رغم السيطرة على عمليات بيعه في المزاد اليومي. وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح بحسب (دنانير) إن أسعار الدولار في السوق المحلية لا تزال فوق المستوى المطلوب رغم سيطرة البنك المركزي على الكمية المباعة منه خلال المزاد اليومي وذلك نتيجة بعض المخالفات هنا وهناك، موضحا ان المضاربين لا زالوا يمارسون نشاطهم في السوق رغم تحجيم عملهم وتجميد نشاطهم عبر الإجراءات الصارمة التي اتبعها البنك في بيع الدولار خلال الفترة الماضية التي أعقبت الهجمات القوية على العملة الصعبة منتصف العام الماضي ولغاية مطلع العام الحالي.

وأضاف هنالك آلية جديدة ستعلن خلال الأيام المقبلة للتعامل مع فروع المصارف العالمية في الفترة اللاحقة بعد فرض نظام إجازة الاستيراد.